

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية وتنافسية البنوك السعودية

محمد كمال عفانه¹

الملخص: ضريبة القيمة المضافة التي طبقت في المملكة هي ضريبة غير مباشرة وتُفرض على الخدمات والسلع بنسبة 5% فقط لا على الدخل، ويحق لأي شخص في حال قام بشراء سلعة مطبق عليها الضريبة وأراد إرجاع السلعة أن يسترد قيمة السلعة مع الضريبة، والهدف من ضريبة القيمة المضافة زيادة إيرادات الدولة وعدم الاعتماد الكلي على النفط، وتشير التوقعات إلى أن إيرادات المملكة من ضريبة القيمة المضافة خلال عام 2018 بلغت 48 مليار ريال، وسيؤثر بشكل واضح في اقتصاد المملكة، ويزيد من حجم الإيرادات غير النفطية. وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث، وتناول الأول: تعريف ضريبة القيمة المضافة والسلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، كما تناول المبحث الثاني: الخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة في القطاع البنكي السعودي، وتناول المبحث الثالث: تحليل تفصيلي لأثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية البنوك السعودية خلال العام 2018. وانتهت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، أهمها: نجاح السياسة التي اتخذتها الحكومة السعودية ممثلة بالهيئة العامة للزكاة والدخل بإعفاء خدمات القطاع البنكي القائمة على الفائدة وهامش الربح الضمني من ضريبة القيمة المضافة، حيث حافظ هذا الإعفاء على ربحية وتنافسية البنوك السعودية. وعدم تأثر أرباح البنوك السعودية في العام 2018 نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث ظهر هذا الأمر من خلال ارتفاع معظم هذه البنوك والبالغ عددها 12 بنك بنسب مئوية تراوحت من 3 إلى 25% مقارنة مع أرباحها في العام 2017، ويعتبر العام 2018 هو عام التطبيق لضريبة القيمة المضافة. وضرورة إبقاء السياسة الحكيمة التي انتهجتها الحكومة السعودية ممثلة بالهيئة العامة للزكاة والدخل، والتي أعفت الخدمات المالية الرئيسية من ضريبة القيمة المضافة، حيث انعكس هذا الإعفاء بشكل إيجابي على تطور القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية وزيادة تنافسيته، ومقدرته الحالية على مواجهة أي تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، البنوك السعودية، الهيئة العامة للزكاة والدخل.

The impact of the application of VAT on the profitability and competitiveness of Saudi banks

Mohammad Kamal Afaneh

Abstract: The VAT applied in the Kingdom is an indirect tax and is levied on services and goods at a rate of only 5% not on income. Anyone who has purchased a taxable product and wants to return the item has the right to recover the value of the item with the tax. The Kingdom's revenues from VAT during 2018 amounted to 48 billion riyals, and will clearly affect the Kingdom's economy, and increase the volume of non-oil revenues. The study dealt with three topics, the first of which dealt with the definition of VAT and the goods and services subject to VAT. The second topic dealt with the services subject to VAT and the services exempted from VAT in the Saudi banking sector. The third topic dealt with: a detailed analysis of the impact of the application of VAT on the profitability of Saudi banks during 2018. The study concluded with a number of conclusions and recommendations, the most important of which are the success of the policy adopted by the Saudi government represented by the General Authority for Zakat and Income to exempt the banking sector services based on interest and the margin implicit from the value added tax, where this exemption maintained the profitability and competitiveness of Saudi banks. The profits of Saudi banks in 2018 were not affected by the implementation of the VAT. This was demonstrated by the rise of most of these 12 banks by a percentage ranging from 3 to 25% compared to their profits in 2017, and is considered the year 2018 App for VAT. The necessity of maintaining the prudent policy adopted by the Saudi government represented by the General Authority for Zakat and Income, which exempted the main financial services from VAT, as this exemption reflected positively on the development of the banking sector in Saudi Arabia and increasing its competitiveness and its current ability to face any negative effects On macroeconomics.

Keywords: Value Added Tax, Saudi Banks, General Authority Zakat and Tax

¹ استاذ العلوم المالية والمصرفية المساعد، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، afaneh100@gmail.com

المقدمة

تعرف الضريبة على أنها نصيب الحكومة من أرباح أو دخل المكلف وقد تكون ضريبة على استخدامه أو استهلاكه خدمات أو سلع معينة، وتجبى الضريبة بشكل اجباري، وهي ليست إجراء عقابي بل نصيب للدولة من موضوع الضريبة. وللضريبة أهداف عدة بناء على الغرض من تطبيقها، ومن أبرزها زيادة إيرادات الدولة لتقوم الدولة بدورها بحفظ الأمن وتوفير القضاء وتقديم الخدمات العامة والأساسية. وتجدر الإشارة بأنه لا يوجد علاقة بين ما يقدمه الشخص كضريبة والخدمات والمنتجات المقدمة له. فمثلا لا يجوز لدافع الضريبة أن يطالب الحكومة بخدمات بقدر ما دفعه من ضريبة، وذلك لأن الحكومة تعتبر عادة هذه الضريبة كنصيب لها من الأرباح أو الدخل المحقق داخل حدودها.²

مشكلة البحث

تتفرع البنوك السعودية في العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء، وتتكدب العديد من المصاريف في سبيل تزويد العميل بخدماتها المتعددة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض صافي دخل هذه البنوك. ولعل الإشكال الرئيس الذي يواجهه الباحث في هذه الدراسة، هو: وضع الحلول العملية والتطبيقية التي من شأنها أن تمكن البنوك السعودية من تجاوز الأثر المالي لتطبيق هذه الضريبة، ودراسة أثر تطبيق هذه الضريبة على ربحية البنوك السعودية ومن هنا، جاءت فكرة البحث في " أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية وتنافسية البنوك السعودية "، اسهاما لعمل الباحثين في مجال البنوك السعودية عموما، وبياناً لإثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذا القطاع المهم، ودور هذه الضريبة في التنمية الاقتصادية لاقتصاد المملكة العربية السعودية عموما، ولقطاع البنوك على وجه الخصوص.

أهمية البحث

1. تمثل عملية التمويل البنكي دورا مهما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي الذي يمدّ القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار، ودفع عجلة الاستثمار لتحقيق التنمية الشاملة.
2. لما كانت عملية تحول الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد جديد ومتنوع المصادر، وتطبيق رؤية المملكة الجديدة والرامية إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية، وعدم تركيزها في المجالات النفطية، فلا بد أن تقوم البنوك السعودية بالاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة بالرسوم والضرائب الحكومية الجديدة
3. يعطي الاقتصاد السعودي بوجهته الجديدة أهمية بالغة لقطاع البنوك عموما، وعمليات التمويل للمشاريع الضخمة التي تنوي المملكة تنفيذها على وجه الخصوص، حيث يتوقّر القطاع البنكي على الآليات التي تحول دون تعطيل الموارد والوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار، وتدفعه إلى تحقيق التنمية والازدهار، الأمر الذي يستدعي أن يقوم قطاع البنوك بدراسة أي مصاريف أو تكاليف إضافية من شأنها تقليل مصادر الدخل لهذا القطاع.

أهداف البحث

1. تحديد الأثر من تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة على تنافسية البنوك السعودية، وتقديم مقترحات حلول لبعض المشاكل التي واجهت البنوك أثناء تطبيق هذا المشروع المهم أن وجدت.

² المحاسبة الضريبية والزكاة الشرعية من الناحية النظرية والتطبيق العملي في السعودية، عبد الله المنيف، 1417 هجري

2. بيان الاثر الايجابي لإعفاء معظم الخدمات المالية التي تستند على هامش ربح ضمني وقروض مقابل فوائد من ضريبة القيمة المضافة، وشرح الفرق بين الخدمات المعفاة، والخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة والبالغة 5%.
3. بيان أهم الحالات الجديدة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وحدود التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، والغرامات المفروضة على عدم التطبيق، ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية عموماً وللمملكة على وجه الخصوص.

أسباب اختيار البحث

1. أهمية دراسة الأثر الضريبي على البنوك في السعودية، ومدى تأثير ذلك على ربحية هذا القطاع.
2. عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع، وبالأخص أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية البنوك السعودية، حيث يعتبر من المواضيع الحديثة جداً في السعودية.
3. لما كانت فرض ضرائب جديدة تواجه مخاطر عدّة في التطبيق، كان الواجب علينا أن نضطلع بمسؤوليّة المساهمة بتقديم مقترحات حلول، وذلك لنهضة القطاع البنكي وتقديمه.
4. أهمية القطاع البنكي في السعودية، ودوره في تعزيز وتقوية الاقتصاد السعودي لما يشكّله من أرباح كبيرة، وحجم ودائع ورؤوس أموال كبيرة، ودور حيوي في تمويل المشاريع والشركات السعودية بمختلف أحجامها.

منهج البحث وإجراءات الدراسة

1. اعتمد الباحث المنهج الوصفي عند الحديث عن الواقع التطبيقي لضريبة القيمة المضافة، والمنهج التحليلي عند عرض أرباح البنوك السعودية في العام 2018 وتأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على القطاع البنكي السعودي، وبالتحديد البنوك السعودية المحلية وعددها 12 بنك، أي أن مكان هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية.
2. جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث، وتناول الأول: تعريف ضريبة القيمة المضافة والسلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، كما تناول المبحث الثاني: الخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة في القطاع البنكي السعودي، وتناول المبحث الثالث: تحليل تفصيلي لأثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية البنوك السعودية خلال العام 2018.
3. ختم الباحث البحث بخاتمة تتضمن ملخصاً للموضوع، وأهم ما تضمنته من نتائج وتوصيات.
4. تذييل البحث بفهرس للمصادر والمراجع المستفاد منها، والمستعان بها في كتابة البحث.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية – رسالة ماجستير منشورة في مجلة الملك عبد العزيز للدراسات الاقتصادية، إيمان مضي العبدلي، 2019

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية تم توزيعها على (110) عينة عشوائية طبقية تشمل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز ومنسوبي هيئة الزكاة والدخل بمدينة جدة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، مساهمة ضريبة القيمة المضافة في توسيع القاعدة المالية لتوليد الإيرادات العامة، وكما كشفت الدراسة عن أهم الصعوبات التي تواجه تحصيل ضريبة القيمة المضافة والتي من

ضمنها عدم التزام المكلفين بإمسالك السجلات والدفاتر الصحيحة والتي تعتبر الأساس في قبول التقدير الذاتي. وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها قامت الباحثة بتقديم مجموعة من التوصيات أهمها، العمل على تطوير كفاءة الإدارة الضريبية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة، ودعم الإدارة الضريبية بعدد كاف من مفتشي الضرائب المؤهلين علمياً وعملياً، ورفع الوعي الضريبي للمكلفين من خلال توعيتهم بضرورة امساكهم السجلات والدفاتر المحاسبية الصحيحة باعتبارها الأساس في قبول التقدير الذاتي.

القيمة المضافة (دراسة ميدانية على المجتمع السعودي)، علي حسن الزهراني، وعد عويض الجعيد، سديم عثمان الحارثي، هديل عبدالله الثبيتي، سمر سعيد الغامدي، مزنة سعد الحارثي، 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ملخصات الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد التاسع - المجلد الثاني

هدف البحث إلى استقصاء قضية ضريبة القيمة المضافة التي أثارت نقاشاً واسعاً في المجتمع الخليجي بشكل عام والمجتمع السعودي على وجه الخصوص. اهتم هذا البحث بدراسة أهمية القيمة المضافة وفوائد القيمة المضافة ومدى وعي المجتمع السعودي بضريبة القيمة المضافة والتعرف على مدى رضا الشعب على نسبة القيمة المضافة والفرق بين ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وعقوبة التلاعب بالضريبة وطرق الإبلاغ في حال وجود مخالفات في التطبيق والامتيازات التي تحصل عليها الشركات عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة. لا يوجد دراسات سابقة عن القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية لأنها إضافة جديدة في المملكة لم يسبق لحد إصدار بحث عنها. ولقد استخدمنا المنهج الإحصائي في هذه الدراسة فقد تم توزيع استبيان مكون من عدة عبارات في وسائل التواصل الاجتماعي لكي نجمع أكثر عدد آراء ممكن. أثبتت هذه الدراسة أن المجتمع السعودي على معرفة ودراية بتعريف القيمة المضافة وأيضاً راضٍ عن هذه النسبة وهي نسبة 5% ولكن الأغلب ليس على دراية بالأمور التالية: السلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، أسباب فرض ضريبة القيمة المضافة، عقوبة التلاعب بضريبة القيمة المضافة، طريقة الإبلاغ عن مخالفات بتطبيق القيمة المضافة والامتيازات التي تحصل عليها الشركات عند تطبيق القيمة المضافة. كما توصل البحث إلى العديد من التوصيات التي ممكن أن تكون ذات فائدة بتعريف المجتمع السعودي بالقيمة المضافة منها: القيام ببرامج توعية بالقيمة المضافة تشتمل على ضرورة ترشيد الاستهلاك للسلع، وتقليل الإنفاق على السلع الكمالية وتحذير المواطنين من طرق لاستغلال المحلات للضريبة، عمل رقابة على المنشآت للحد من استغلال الضريبة.

الإطار النظري والتعريفات بالمصطلحات

المبحث الأول: تعريف ومنهجية ضريبة القيمة المضافة والسلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة:

تعرف الضريبة على أنها نصيب الحكومة من أرباح أو دخل المكلف وقد تكون ضريبة على استخدامه أو استهلاكه خدمات أو سلع معينة، وتجبى الضريبة بشكل إجباري، وهي ليست إجراء عقابي بل نصيب للدولة من موضوع الضريبة.³

وللضريبة أهداف عدة بناء على الغرض من تطبيقها، ومن أبرزها زيادة إيرادات الدولة لتقوم الدولة بدورها بحفظ الأمن وتوفير القضاء وتقديم الخدمات العامة والأساسية. وتجدر الإشارة بأنه لا يوجد علاقة بين ما يقدمه الشخص كضريبة والخدمات والمنتجات المقدمة له. فمثلاً لا يجوز لدافع الضريبة أن يطالب الحكومة بخدمات بقدر ما دفعه من ضريبة، وذلك لأن الحكومة تعتبر عادة هذه الضريبة كنصيب لها من الأرباح أو الدخل المحقق داخل حدودها.

³ ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. خالد فوزان الفهد، 2018

ولقد عرف غلاب (1974) الضريبة على أنها اقتطاع مالي اجباري غير عقابي، تحدده الحكومة ويلزم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون بأدائه للدولة بصفة نهائية، وبلا مقابل، لتتمكن الدولة من القيام بوظائفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعرف المنيف وآخرون الضريبة بأنها فريضة الزامية وليست عقابية يلزم المكلفون الطبيعيون أو المعنويين على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبرا بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة.⁴

تختلف أهداف وأهمية الضريبة طبقاً للغاية من تطبيقها في كل بلد وإقليم، ولعل من أهم فوائد الضريبة ما يلي:

- زيادة للإيرادات الحكومية للصرف على مشاريع البنى التحتية.
- تنويع مصادر الدخل الحكومي.
- لدعم مشاريع ورؤى حكومية جديدة.
- لدعم بعض القطاعات التي ترغب الحكومة تحفيزها وتنميتها، كان لا تفرض ضريبة على قطاع التعليم الاهلي لتطويره وتنميته وللتقليل من تكلفته على المستهلك النهائي، أو أن يتم صرف تلك الضرائب على القطاع المراد تطويره وتنميته.
- للإضرار ببعض القطاعات المضرة أو الغير مفيدة أو تلك التي تريد الحكومة تحجيمه، كان تفرض ضريبة عالية على منتجات السجائر أو أن تفرض ضريبة على المعدات والمركبات المضرة بالبيئة.

أولاً: أنواع الضرائب وتعريفها⁵

هناك العديد من الضرائب، ولكل نوع العديد من التطبيقات طبقاً لظروف التطبيق والغاية منه. ومن أهم أنواع الضرائب ما يلي:

ضريبة المبيعات: هي ضريبة غير مباشرة على المستهلك النهائي تدفع للحكومة على كل عملية بيع لبعض أو كل السلع والخدمات، ولا يتم خصم ضريبة المبيعات في حالة إعادة البيع. وتتميز هذه الضريبة بسهولة التطبيق وعدم التعقيد، في الوقت نفسه يعيها أنها تتضخم مع كل إعادة بيع،

ضريبة الدخل: هي ضريبة مباشرة على دخل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وتكون أحياناً مندرجة حسب دخل الشخص. وهذه الضريبة مطبقة في المملكة العربية السعودية على المستثمر الأجنبي سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً بنسبة ٢٠٪ على صافي الدخل السنوي الخاضع للضريبة.

الضريبة الانتقائية: هي ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك النهائي وتفرض على السلع ذات الاضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية وتحصل على مرحلة واحدة من قبل الموردين والمصنعين.

ضريبة القيمة المضافة: ضريبة غير مباشرة تفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع وتشمل التوريد المفترض.

ثانياً: ضريبة القيمة المضافة: - 6

تعريف ضريبة القيمة المضافة: ضريبة تفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع وتشمل التوريد المفترض، انطلقت عام 1954م في فرنسا ومطبقة حالياً فيما يقارب من ١٦٠ دولة، والمغرب اول بلد عربي قام بتطبيقها ثم تونس والسودان

⁴ الأصول العلمية للمحاسبة الضريبية، حسن غلاب، 1974

⁵ نفس المرجع السابق

⁶ موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل www.gazt.gov.sa

ولبنان ومصر، وتشكل ضريبة القيمة المضافة 25% من الإيرادات الضريبية و6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

ضريبة غير مباشرة: ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة حيث أنه يتم استحقاقها وتسديدها من غير المكلف بها. فـضريبة القيمة المضافة يقوم بدفعها بشكل كامل المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة، ولكن من يقوم بتوريدها هو المورد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، لذا فهي ضريبة غير مباشرة.

ضريبة على الاستهلاك: ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك، فالسلع والخدمات التي يتم استهلاكها يتم فرض ضريبة قيمة مضافة بغض النظر عن كون الضريبة يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والدليل على ذلك أن الضريبة قابله للاسترداد في حالة تلف أو ضياع أو سرقة السلعة شرط استيفائها للشروط التي تضمن عدم تلاعب طالب الاسترداد. هذا بالإضافة إلى أن الضريبة تفرض حين استهلاكها في إقليم فرض الضريبة، فأن استهلك خارج هذا الإقليم جاز استردادها بشروط محدده، بغض النظر عن مكان انتاجها.

ضريبة مرحلية: ضريبة القيمة المضافة ضريبة مرحلية أي يتم استحقاق الضريبة فيها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج بالقيمة السوقية لكل مرحلة، ويتم خصم ما تم دفعه كضريبة في المراحل السابقة حتى يتم دفع الضريبة بالنسبة المحددة في نهاية مراحل الإنتاج وإتاحة السلعة أو الخدمة للاستهلاك النهائي.

ضريبة عامة: ضريبة القيمة المضافة عادة ما تكون عامة لجميع افراد وشرائح المجتمع، فلا تفريق فيها بين غنيا وفقير— ولا يوجد في ضريبة القيمة المضافة شرائح حسب دخل الفرد، بل أن ضريبة القيمة المضافة تعتمد على نوع وصنف السلعة أو الخدمة ذاتها بغض النظر عن شخصية مستهلكها. فمثلا تعفى الادوية من ضريبة القيمة المضافة سواء كان استهلاك هذه الادوية للعلاج أو كان للأبحاث الكيميائية. وبنفس الوقت تفرض الضريبة على عامة السلع والخدمات حتى وأن كانت تستخدم للعلاج كدواء ولكن دواء غير مصنف.

ضريبة إقليمية: تفرض ضريبة القيمة المضافة على ما يتم استهلاكه في إقليم فرض الضريبة، فلا تفرض ضريبة قيمة مضافة على سلع أو خدمات حصل عليها السياح على سبيل المثال وقاموا بالاستفادة منها واستهلاكها خارج حدود إقليم الضريبة. فمثلا عندما يشتري سائح سلعا خاضعه لضريبة القيمة المضافة في المملكة، فإنه يكون مستحقاً لاسترداد ما قام بدفعه كضريبة عندما يغادر المملكة بتلك السلعة، وأن استهلك السلعة داخل المملكة، فلن يسترد ما قام بدفعه وذلك بسبب أن الضريبة تأخذ بمبدئي الاسترداد والإقليم.

ضريبة تحد من التهرب الضريبي: ضريبة القيمة المضافة تستحق وتورد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو تقديم الخدمات وذلك ضماناً لعدم ضياع الضريبة فيما لو وقعت في اخر مرحلة من مراحل الإنتاج بيد مفرط للضريبة، وتسهيلاً لتتبع الضريبة. فعلى سبيل المثال، سيتابع [الفاحص في الهيئة العامة للزكاة والضريبة تسلسل وإجراءات خط الإنتاج للسلعة محل الفحص للتأكد بأن كل خاضع للضريبة قام بتوريد الضريبة المستحقة عليه عند وصول السلعة له. ومنها نجد أن ضريبة القيمة المضافة مترابطة ومتلاحقة ومتسلسلة ومتعاقبة فكل مورد يعتمد في بياناته الضريبية على المورد السابق له، ومنها يجد المخالف صعوبة بأن يتهرب ضريبياً.

ضريبة تقوم على مبدأ الخصم: ضريبة القيمة المضافة تسمح بخصم ما تم دفعه كضريبة عند الحصول على نفس السلعة أو الخدمة، أو ما تم دفعه كضريبة لسلع وخدمات كانت سبباً لإنتاج أو تقديم السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة. وهذه الخاصية بـضريبة القيمة المضافة تزيد من ميزتها عن ضريبة المبيعات على سبيل المثال، فالثانية تتضخم تكلفتها مع كل عملية إعادة بيع بسبب زيادة الضريبة عليها، بينما الأولى لا تتضخم تكلفة السلعة أو الخدمة مع كل إعادة بيع.

أكثر دقة وانضباطية من رسوم الجمارك:

إضافة إلى ما ذكر في الفقرة السابقة "ضريبة تحد من التهرب الضريبي"، فـضريبة القيمة المضافة تتسلسل زمنياً ومكانياً مع السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة فتعاش السلعة أو الخدمة طيلة عمرها حتى استهلاكها، فيكون لها وعليها ما يجري على السلعة أو الخدمة، فأن تلفت السلعة رد ما دفع عنها كضريبة، وأن تضاعف سعرها تضاعفت ضريبتها. أما رسوم الجمارك فهي ثابتة تقيم أحياناً بأقل من القيمة الفعلية للسلعة ولأحياناً أخرى تقيم بشكل أكبر من القيمة الفعلية للسلعة، ولهذا يكثر التلاعب والغش والخداع عند تقديم البيانات الجمركية لتخفيض رسومها.

ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:7

تعريفها: ضريبة على توريدات على السلع والخدمات وعلى الاستيراد وفقاً لأحكام الاتفاقية للأشخاص الذين سيقومون مستقبلاً بممارسة نشاط اقتصادي كمهنة رئيسية لهم أو كمهنة مكملية أياً كان الهدف من النشاط أو نتائجه، وبدأ تطبيقها في السعودية بتاريخ 1.1.2018

أهدافها:

- تنويع مصادر الدخل الحكومي.
- زيادة الإيرادات الحكومية.
- التحول من اقتصاد قائم على دخل الحكومة إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والقطاع الخاص.
- تلافى سلبيات التهرب الجمركي.
- ليست كالضريبة الجمركية تحصل مرة واحدة بمبلغ كبير بل على دفعات حسب مراحل الإنتاج.
- سهولة التحصيل مقارنة بالضرائب الأخرى.
- تنظم الاقتصاد وتوفر معلومات محاسبية أكثر.

ثالثاً: التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وأسعار الضريبة:8

الخاضع للضريبة: هو الشخص الذي يزاول نشاطاً اقتصادياً بصفة مستقلة بهدف تحقيق الدخل، ويكون مسجلاً أو ملزماً بالتسجيل لغايات الضريبة، ويوجد ثلاثة أشكال من التسجيل في ضريبة القيمة المضافة

- أ- المعفي من التسجيل: - لمن كانت مبيعاته أو مصاريفه أقل من 187500 ريال خلال 12 شهر الماضية أو القادمة
- ب- التسجيل اختياري: - من كانت مبيعاته أو مصاريفه بين 187500 ريال إلى 375000 ريال خلال 12 شهر الماضية أو القادمة، ولمن كانت توريداته خاضعة بنسبة صفر %.

7 موقع ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية www.vat.gov.sa

8 اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة والمنشورة على موقع ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية www.vat.gov.sa 2018

ت- التسجيل اجباري:- من كانت مبيعاته أو مصاريفه خلال 12 شهر الماضية أكثر من 375000 ريال.

أسعار ضريبة القيمة المضافة:-⁹

أ- حالة سعر الضريبة 5%:- تم تحصيل ضريبة المخرجات (المبيعات) وخصم منه ما تم دفعه للمدخلات (المشتريات والأصول والاستيراد)، ويفرض هذا السعر على كافة السلع والخدمات باستثناء ما سيرد أدناه في الحالات الصفرية والمعفية

ب- حالة سعر الضريبة صفر 0%:- لم يتم تحصيل ضريبة مخرجات (المبيعات) ولكن تم خصم ما تم دفعه للمدخلات (المشتريات) ويحق للمنشأة استرداد تلك الضريبة، ومن الأمثلة على السلع والخدمات الخاضعة لنسبة صفر:-

- صادرات السلع والخدمات إلى خارج إقليم مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال مستندات الإثبات مثل (مستندات التصدير الجمركي).
- صادرات السلع والخدمات إلى أي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي مالم يتم تطبيق التكامل الضريبي بين الدول الأعضاء.
- صادرات خدمات موردة لعميل غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي.
- خدمات نقل لسلع أو الركاب خارج المملكة والخدمات ذات الصلة بالنقل الخارجي.
- توريدات الذهب والفضة والبلاطين بنسبة نقاء 99 ٪ لأغراض استثمارية.
- تصدير واستيراد السلع (الآلات) التي تحتاج إلى صيانته فقط على الا يكون قد جرى عليها تعديلات ستزيد من انتاجها أو إضافة مميزات اليها، وأن كان كذلك فيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الزيادة.

ت- حالة السلع والخدمات المعفاة:- لم يتم تحصيل ضريبة على المخرجات ولا يحق للمنشأة المطالبة لضريبة المدخلات (المشتريات)، ومن الأمثلة على السلع والخدمات المعفاة من الضريبة:-

- الجهات والهيئات الدبلوماسية
- الجهات الحكومية على الخدمات التي تقدمها أو السلع التي توردها بصفتها سلطه عامه. اما أن كانت الجهة الحكومية تقوم بممارسة النشاط الاقتصادي بصفه غير صفتها كسلطه عامه فيطبق حينئذ ضريبة القيمة المضافة.
- ايجار السكن الدائم الخاص أو للأقارب من الدرجة الأولى.
- توريد العقارات السكنية للاستخدام الخاص أو للزوج أو للصهر أو للأقارب من الدرجة الرابعة.
- أنشطة أسواق المال.
- جميع المنتجات القائمة على هامش الربح الضمني والفوائد والتي تقدمها البنوك وشركات التمويل والشركات المالية.
- خدمات التامين على الحياة.

رابعاً: غرامات عدم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة:-¹⁰

- يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدد المحددة في اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة بغرامه مقدارها 10000 ريال.
- يعاقب بالتهرب الضريبي بغرامه لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة، ولا تزيد على ثلاثة امثال قيمه السلع أو الخدمات محل التهرب.

⁹ نفس المرجع السابق

¹⁰ اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة، والمنشورة على موقع ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

- عقوبة التأخير في سداد الضريبة تعادل ٥٪ عن كل شهر أو جزء من الشهر من الضريبة المستحقة
- يعاقب كل من قدم إلى الهيئة اقراراً ضريبياً خاطئاً، أو قام بتعديل اقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم اي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة اقل من المستحق، بغرامه تعادل 50٪ من قيمة الفرق بين الضريبة المحتسبة والمستحقة.
- يعاقب كل من لم يقدم الاقرار الضريبي خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامه لا تقل عن 5٪ ولا تزيد عن 25 ٪ من قيمة الضريبة التي كان يتعين عليه الاقرار عنها.
- يعاقب كل من لم يسدد الضريبة المستحقة خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامه تعادل 5٪ من قيمة الضريبة غير المسددة، عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة.
- يعاقب غير المسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة في حال قيامه بإصدار فاتورة ضريبية بغرامه لا تتجاوز 100000 ريال وذلك دون الاخلال باي عقوبة اشد ينص عليها نظام اخر.

المبحث الثاني: تفاصيل ضريبة القيمة المضافة في القطاع البنكي السعودي¹¹ أولاً:- الخدمات المالية المعفية من ضريبة القيمة المضافة:

- إصدار أو تحويل أو استلام أو أي تعامل في نقود أو أي سند مالي أو أي أوراق نقدية أو أوامر دفع نقد
- تقديم أي ائتمان أو ضمان ائتمان.
- تشغيل أي حساب جارٍ أو حساب إيداع أو حساب توفير.
- الأدوات المالية مثل المشتقات والخيارات والمبادلات ومبادلات الدين والعقود الآجلة.
- إصدار أو نقل سند الدين أو سند ملكية أو أي مستند آخر قابل للتداول يتضمن إقرار بالتزام بسداد مبلغ مالي إلى حامله.
- توفير أو نقل عقد تأمين على الحياة أو إعادة عقد تأمين على الحياة.
- أي خدمات أخرى تشمل تقديم أو تداول التمويل، والتي لا تظهر بشكل صريح في هذه الفئات، قد تعتبر خدمات مالية معفية.

ثانياً:- قائمة الخدمات والمنتجات البنكية المعفية من ضريبة القيمة المضافة: 12

- 1- الحسابات البنكية
 - الحسابات الجارية، الادخار والودائع
 - التحويلات الإلكترونية الداخلية
- 2- خدمات البطاقات
 - هامش الربح المحتسب على البطاقات المدينة والدائنة
- 3- الحوالات النقدية
 - تحويل الأموال بشكل اعتيادي
 - المصرفية الإلكترونية
 - رسوم التحويل تخضع لضريبة القيمة المضافة
- 4- الخدمات التجارية
 - الفواتير المحصلة والشيكات المحصلة في المملكة العربية السعودية

¹¹ نفس المرجع السابق

¹² نفس المرجع السابق

- خطابات الاعتمادات المستندية المحلية
- خطابات الضمانات البنكية مع التعزيز

5- الائتمان والإقراض

- عمومية الائتمان والإقراض
- القروض العقارية والرهن
- خدمات خصم الفواتير

6- التمويل

- التمويل التأجيري (تأجير - شراء)
- التأجير التشغيلي

7- أسواق رأس المال

- معاملات الأوراق المالية
- التسويات والمقاصة
- إدارة (الأصول-الاستثمارات) والخدمات الاستشارية المالية والاستراتيجية

8- الصيرفة الإسلامية

- المرابحة
- الإجارة
- المشاركة
- المضاربة
- الوكالة

ثانياً:- شرح تفصيلي لبعض الخدمات البنكية وطريقة تحصيل الضريبة عليها:-¹³

الحسابات البنكية: يتكون المقابل في جميع الحالات تقريباً من رسوم أو عمولات ورسوم الاشتراك، ورسوم الإيداع، تكون فيها الضريبة قابلة للتطبيق.

خدمات البطاقات الرسوم الصريحة على الاشتراك أو استخدام البطاقات تكون خاضعة للضريبة، والرسوم سنوية، بينما هامش الربح الضمني رسوم الفائدة تكون معفاة من الضريبة.

تحويل الأموال:- هي خدمات معفية من الضريبة مثل تحويل أو استلام الأموال حيث يعفى مبلغ التحويل، أما الرسوم المفروضة على الحوالات فتخضع للضريبة

الخدمات التجارية:- من أجل هامش الربح الضمني المكتسب عن نشاطات التمويل التجاري دخل الفائدة يتم إعفائه من الضريبة، في حين أن الرسوم والعمولات الصريحة يتم تطبيق الضريبة عليها.

الائتمان والإقراض:- تعفى رسوم الفائدة أو الإقراض المفروضة مع هامش ربح ضمنية من الضريبة مثل: إصدار أو نقل قرض أو محفظة القروض

تمويل الأصول:- تخضع عقود التأجير التشغيلية للضريبة بالكامل، لكن في حالة تمويل الأصول تخضع المكونات الرئيسية إلى الضريبة، فيما تكون المكونات التمويلية معفية من الضريبة في حال تم فرضها عن طريق الفائدة/هامش الربح الصريح.

أسواق المال:- عمليات نقل رؤوس الأموال وال أسواق المال معفية من الضريبة، باستثناء الرسوم التي يفرضها السماسرة أو الوسطاء الآخرين.

نقل الدين أو تحصيل الديون:- نقل سند الدين يعتبر توريد معفي من الضريبة. أما تحصيل الدين أو أي عمولة أخرى محتسبة فهي خاضعة للضريبة.

الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان البنكية:- تعفى قيمة هذه التعهدات من ضريبة القيمة المضافة، أما كافة العمولات والرسوم التي تفرض عليها فتخضع لضريبة القيمة المضافة.

¹³ اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة، والمنشورة على موقع ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية 2018، www.vat.gov.sa

المبحث الثالث: تحليل تفصيلي لأثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أرباح البنوك السعودية

الجدول رقم (1) شرح تفصيلي لأرباح البنوك السعودية بين العام 2017 والعام 2018: ¹⁴

البنك	أرباح الربع الرابع (مليون ريال)		التغير %	أرباح الفترة المنتهية في 31 ديسمبر (مليون ريال)		التغير %
	2017	2018		2017	2018	
الرياض	1352	974	38.8	4,716	3,946	19.5
الجزيرة	246.5	193.7	27.3	1000.3	857.5	16.7
استثمار	375	352	6.5	1,459.00	1,411	3.4
الأول	309.4	327	-5.4	1,130.00	1,336.00	-15.4
السعودي الفرنسي	269	423	-36.4	3,307	3,532	-6.4
ساب	1211	707	71.3	4,929	3,955	24.6
العربي	684.3	634.5	7.8	3,310	3,027.00	9.3
سامبا	1,407	1,214	15.9	5,529	5,024	10.1
الراجحي	2,773	2,453	13.0	10,297	9,121	12.9
البلاد	291.5	225.8	29.1	1110.5	942	17.9
الإنماء	661	560	18.0	2,517	2,011	25.2
الاهلي	2,647	2,556	3.6	10,667	9,802	8.8

يتضح من الجدول (1) ارتفاع الأرباح المجمعة لقطاع البنوك، بنسبة 11.69% بالربع الثاني من عام 2018، مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وارتفعت الأرباح 9.5% خلال النصف الأول. كما أن الأرباح الصافية للبنوك المدرجة، ارتفعت إلى 12.6 مليار ريال، خلال الربع الثاني من العام الحالي، مقابل 11.3 مليار ريال للفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ صافي أرباح 12 بنكا مدرجا بسوق الأسهم السعودية، خلال الستة أشهر الأولى من عام 2018، نحو 25.16 مليار ريال، مقابل 22.97 مليار ريال للفترة المماثلة من عام 2017. وحقق البنك الأهلي التجاري أعلى الأرباح على مستوى القطاع، خلال الربع الثاني من عام 2018، بأرباح صافية بلغت 2.58 مليار ريال، مقابل 2.4 مليار ريال للربع المماثل من العام السابق، بارتفاع نسبته 6.7%. وجاء مصرف الراجحي بالمركز الثاني، من حيث أعلى الأرباح، بعد أن صعد الربح الصافي للمصرف إلى 2.57 مليار ريال، بالربع الثاني من 2018، مقابل 2.18 مليار ريال، خلال نفس الفترة من 2017، بارتفاع نسبته 17.74%. أما أقل الأرباح خلال الربع الثاني من عام 2018، فكانت لبنك الجزيرة، بأرباح صافية لم تتجاوز 253.4 مليون ريال مقابل 220.2 مليون ريال بالربع المماثل من العام 2017، بنسبة نمو بلغت نحو 15%. وسجلت جميع البنوك نموا بصافي الأرباح، خلال الربع الثاني والنصف الأول، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، باستثناء البنك الأول، والبنك السعودي الفرنسي. وأظهرت البيانات أيضا للبنك الأول تراجع صافي الأرباح بنسبة 21.27%، خلال الربع الثاني من عام 2018، إلى 253.6 مليون ريال، مقابل 322.1 مليون ريال في الربع المماثل من العام 2017. وتراجعت أرباح البنك السعودي الفرنسي بنسبة 8.4% في الربع الثاني من العام الجاري،

¹⁴ تم الحصول على بيانات وتوضيحات هذا الجدول من موقع www.maaal.com

إلى 921 مليون ريال، مقابل أرباح صافية بلغت 1.01 مليار ريال في الربع الثاني من العام الماضي. وسجل مصرف الإنماء أعلى نسبة نمو على مستوى قطاع البنوك، خلال الربع الثاني من 2018، بنسبة نمو بلغت 27.25%، لترتفع أرباح المصرف إلى 621 مليون ريال، مقابل 488 مليون ريال للربع المماثل من 2017. وكانت أقل نسبة نمو للبنك السعودي للاستثمار، الذي أعلن عن تحقيق صافي ربح بلغ 361.6 مليون ريال، الربع الثاني من العام الحالي، مقابل 355.6 مليون ريال في الربع المماثل من عام 2017، بنمو هامشي بلغت نسبته 1.69%. وكنتيجة وخلاصة نهائية من التحليل أعلاه لم تتأثر أرباح البنوك السعودية في العام 2018 والذي يعتبر أول أعوام تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بل على العكس زادت الأرباح لمعظم البنوك السعودية بنسب تراوحت من 3 إلى 25%. ويعود السبب في ذلك لأن معظم الخدمات المالية البنكية معفية من ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي لم يتأثر الاقبال على هذه المنتجات، ولم تتأثر الأرباح التشغيلية للبنوك حتى في باقي أنواع الخدمات التي يفرض عليها ضرائب نظراً لأن المستهلك النهائي هو من يتحمل ضريبة القيمة المضافة، ويلعب البنك دور الوسيط ما بين العميل والهيئة العامة للزكاة والدخل.

ملخص نتائج وتوصيات البحث

1. وانتهت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، أهمها:
1. سنوات انخفاض أسعار النفط الأخيرة أكدت ان تنويع مصادر دخل المملكة العربية السعودية أصبح ضرورة ملحة، ويظهر هذا واضحاً من خلال اتجاه الحكومات في دول الخليج العربي لفرض ضرائب جديدة لتنويع مصادر دخلها لتغطية المصاريف المتعددة التي تواجهها وخاصة مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى ان فرض الضرائب من شأنه ترشيد الاستهلاك وزيادة الوعي المالي لدى الأفراد والشركات.
2. نجاح السياسة التي اتخذتها الحكومة السعودية ممثلة بالهيئة العامة للزكاة والدخل باعفاء خدمات القطاع البنكي القائمة على الفائدة وهامش الربح الضمني من ضريبة القيمة المضافة، حيث حافظ هذا الاعفاء على ربحية وتنافسية البنوك السعودية.
3. لم تتأثر أرباح البنوك السعودية في العام 2018 والذي يعتبر أول أعوام تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بل على العكس زادت الأرباح لمعظم البنوك السعودية بنسب تراوحت من 3 إلى 25% ويعود السبب في ذلك لأن معظم الخدمات المالية البنكية معفية من ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي لم يتأثر الاقبال على هذه المنتجات، ولم تتأثر الأرباح التشغيلية للبنوك حتى في باقي أنواع الخدمات التي يفرض عليها ضرائب نظراً لأن المستهلك النهائي هو من يتحمل ضريبة القيمة المضافة، ويلعب البنك دور الوسيط ما بين العميل والهيئة العامة للزكاة والدخل.
4. ضرورة إبقاء السياسة الحكيمة التي انتهجتها الحكومة السعودية ممثلة بالهيئة العامة للزكاة والدخل، والتي أعفت الخدمات المالية الرئيسية من ضريبة القيمة المضافة، حيث انعكس هذا الاعفاء بشكل إيجابي على تطور القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية وزيادة تنافسيته، ومقدرته الحالية على مواجهة أي تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي.
5. ينصح الباحث الهيئة العامة للزكاة والدخل وهي الجهة الحكومية المعنية بتطبيق الضرائب في المملكة بعدم دراسة فرض ضرائب دخل على البنوك السعودية في السنوات القادمة لما لها من آثار سلبية على تنافسية وربحية هذا القطاع المهم، ومقدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية المتمثلة في فتح فروع جديدة، ومنافسة البنوك الأجنبية العاملة في المملكة.
6. تلعب البنوك السعودية وباقي الشركات دور الوسيط في تحصيل ضريبة القيمة المضافة ما بين الهيئة العامة للزكاة والدخل وما بين العميل البنكي والذي يعتبر المستفيد النهائي للخدمة، الأمر الذي من شأنه تقليل الأثر الضريبي على البنوك السعودية.
7. ضرورة قيام البنوك السعودية بالتركيز والتوسع في تسويق الخدمات القائمة على التسهيلات النقدية المباشرة المتمثلة في القروض حيث أن هذه التسهيلات معفية من ضريبة قيمة المضافة،

على عكس عمليات التمويل التجاري المحلية والدولية والمتمثلة بالتسهيلات والخدمات الاخرى غير المباشرة مثل خطابات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتحويلات والتي تخضع مختلف أنواع رسومها ومختلف العمولات عليها لضريبة القيمة المضافة.

8. يتوجب على البنوك تثقيف وتوعية عملائها بالتفاصيل الدقيقة للخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة والخدمات المعفية، ومن شأن هذا الامر زيادة الشفافية من جانب البنوك، الامر الذي سيزيد من وعي العملاء والذي لا يعرف معظمهم الكثير من الأمور عن ضريبة القيمة المضافة والخدمات والسلع المعفية

المراجع:

- 1- الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، والمنشورة على الموقع الالكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل، 2018
- 2- نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، والمنشورة على الموقع الالكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل، 2018
- 3- لائحة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، والمنشورة على الموقع الالكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل، 2018
- 4- أسعد بن محمد الهويمل، المحاسبة الضريبية والزكوية في المملكة العربية السعودية، معهد الادارة العامة، ٢٠١٣م.
- 5- د. حسن أحمد غلاب، الأصول العلمية للمحاسبة الضريبية، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- 6- د. عبد الله المنيف وآخرون، المحاسبة الضريبية والزكاة الشرعية من الناحية النظرية والتطبيق العملي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ.
- 7- د. خالد فوزان الفهد، ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 2018
- 8- أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية – رسالة ماجستير منشورة في مجلة الملك عبد العزيز للدراسات الاقتصادية، ايمان مضحي العبدلي، 2019
- 9- القيمة المضافة (دراسة ميدانية على المجتمع السعودي)، علي حسن الزهراني، وعد عويض الجعيد، سديم عثمان الحارثي، هديل عبدالله الثبيتي، سمر سعيد الغامدي، مزنة سعد الحارثي، 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، ملخصات الابحاث الاقتصادية والادارية، العدد التاسع - المجلد الثاني

المواقع الالكترونية:-

- 1) <http://www.sama.gov.sa>
- 2) <http://www.aleqt.com>
- 3) <http://www.investopedia.com>

- 4) <https://www.maaal.com>
- 5) <https://www.tadawul.com.sa>
- 6) <https://www.argaam.com>
- 7) <https://www.gazt.gov.sa>
- 8) <https://www.vat.gov.sa>